الأمم المتحدة

E/C.19/2009/L.5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
26 May 2009
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الثامنة
نيويورك، ١٨-٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٥ من جدول الأعمال
مناقشة لمدة نصف يوم بشأن القطب الشمالي

توصيات المنتدى الدائم بشأن القطب الشمالي

١ - القطب الشمالي منطقة مترامية الأطراف تغطي سدس مساحة اليابسة، أي ما يزيد على ٣٠ مليون كيلومتر مربع و ٢٤ منطقة توقيت. ويبلغ عدد سكانه نحو أربعة ملايين نسمة، كما أنه موطن أكثر من ثلاثين من مختلف الشعوب الأصلية التي تتكلم عشرات اللغات. وهو أيضا منطقة زاخرة بالموارد الطبيعية وبيئة نظيفة للغاية بالمقارنة مع معظم مناطق العالم.

٢ - وتعتمد الشعوب الأصلية في المنطقة القطبية الشمالية على أراضيها وأقاليمها ومواردها الطبيعية، بما فيها الموارد البحرية، من أجل ضمان استمراريتها ماديا وثقافيا. ولا بد لهذه الشعوب أن تكون قادرة على امتلاك أراضيها وأقاليمها ومواردها واستغلالها والحفاظ عليها ليكتب لها البقاء كشعوب متميزة. وعلى الرغم من إحراز تقدم في بعض بلدان القطب الشمالي وعلى الصعيد الإقليمي من حيث الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها ومواردها، فلا يزال هناك العديد من المسائل العالقة التي تتطلب اهتماما عاجلا.

٣ - ويشكل تغير المناخ وتدهور البيئة بسبب استخراج الموارد الطبيعية، مثل التعدين والحراجة، تهديدا كبيرا لأنماط الحياة والثقافات التقليدية للشعوب الأصلية في المنطقة القطبية الشمالية. ويؤثر تغير المناخ على جميع جوانب الحياة في هذه المنطقة، ابتداء بأنشطة الكفاف التقليدية، بما فيها القنص وصيد الأسماك وتربية الرنة والزراعة وجمع الثمار والسيادة الغذائية،

270509 270509 09-34853 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وانتهاء بصحة المجتمع. ويؤدي ذوبان الجليد في الأراضي الدائمة التجمد والفيضانات والمد العاصفي إلى التدمير التدريجي للمرافق الصحية ومياه الشرب وغيرها من مرافق البنية التحتية في القرى بالعديد من المجتمعات المحلية في المنطقة القطبية الشمالية.

٤ - وبتدني منسوب الجليد البحري بسبب تغير المناخ في المنطقة القطبية الشمالية، أصبح قاع البحار في القطب الشمالي موضوع مطالبات تتنافس الدول على تقديمها للتحكم في الموارد، التي تشير التقديرات إلى أنها تشمل ٢٥ في المائة من احتياطيات العالم غير المكتشفة حتى الآن من النفط والغاز. ومن المرجح أن تؤدي زيادة النشاط الاقتصادي في المنطقة القطبية الشمالية إلى المزيد من التدهور البيئي نتيجة لاستخراج النفط والغاز والمعادن. وسوف تؤثر زيادة حركة المرور والتلوث، إلى جانب توافد أشخاص جدد على المنطقة، في حياة الشعوب الأصلية فيها.

٥ - وتواجه الشعوب الأصلية في المنطقة القطبية الشمالية أيضا مجموعة كبيرة من التحديات في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان والتعليم والصحة والثقافة. ففيما يتعلق بالتنمية والحالة الصحية مثلا، فإن العمر المتوقع أقصر ومعدلات وفيات الرضع أعلى لدى السكان من الشعوب الأصلية في القطب الشمالي بألاسكا في الولايات المتحدة وشمال كندا وغرينلند بالمقارنة مع السكان من غير أبناء الشعوب الأصلية المقيمين في بلدان القطب الشمالي. وبالمثل، تسجل معدلات أعلى من الوفيات بسبب الإصابات وحالات الانتحار وكذلك من حالات العلاج بالمستشفيات للرضع المصابين بالتهاب رئوي أو التهاب السحايا وغيرهما من التهابات الجهاز التنفسي لدى السكان من الشعوب الأصلية في ألاسكا وشمال كندا وغرينلند.

٦ - ويلاحظ المنتدى الدائم أن لجنة الحكم الذاتي المشتركة بين غرينلند والدانمرك قدمت تقريرها عن الحكم الذاتي في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. والمهمة الرئيسية للجنة هي تقديم مشروع قانون بشأن ترتيبات الحكم الذاتي لغرينلند. وقد أجري استفتاء في غرينلند يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بشأن هذا القانون والعملية المؤدية إلى بدء نفاذه. ويرحب المنتدى الدائم بنجاح البرلمان الدانمركي في تمرير القانون في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٧ - ويقر المنتدى بالتعاون الوثيق والمتزايد فيما بين دول المنطقة القطبية الشمالية والشعوب الأصلية في المنطقة.

٨ - وسيتم التركيز في مبادرة المنتدى الدائم المتعلقة بدراسة مظاهر تأثر رعاة الرنة بتغير المناخ في إطار السنة القطبية الدولية على فهم مدى قدرة هؤلاء الرعاة على التكيف مع

تقلب المناخ وتغيره. ويتولى الإشراف على الدراسة، التي أقرها مجلس المنطقة القطبية الشمالية، البروفسور أولي هنريك ماغا، وهو رئيس سابق للمنتدى الدائم.

٩ - ويؤكد المنتدى أن سيادة القانون شرط مسبق لتحقيق تنمية سلمية على الصعيد الإقليمي، ويشير إلى سريان إطار قانوني واسع النطاق على المحيط المتجمد الشمالي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوجه خاص. وهذا الإطار أساس للإدارة المسؤولة للمحيطات.

١٠ - ويشير المنتدى الدائم إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما فيها مرفق قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨ (''مبادئ باريس'')، الذي يعترف بالدور الهام الذي بإمكان المؤسسات الوطنية أن تقوم به في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإذكاء الوعي العام بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١١ - وفي هذا الصدد، يرحب المنتدى بمبادرة حكومة النرويج بإنشاء مركز معلومات غالدو لحقوق الشعوب الأصلية. وسيوزع المركز معلومات عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية بما يتفق وروح مبادئ باريس فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. والمركز هيئة مستقلة وله مجلس يتولى إدارته ويضم في عضويته ممثلين عن الشعوب الأصلية.

١٢ - ويحث المنتدى الدائم جميع دول المنطقة القطبية الشمالية على اعتماد وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

١٣ - ويحث المنتدى أيضا جميع دول هذه المنطقة على التصديق بأسرع ما يمكن على اتفاقية حقوق شعب السامي الشمالي الأوروبي، التي يمكن الاقتداء بها فيما يتعلق بغيره من الشعوب الأصلية التي تفصل بين أقاليمها التقليدية حدود دولية.

١٤ - ويحث المنتدى الدائم الدول على تزويد المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في المنطقة القطبية الشمالية بالموارد المالية اللازمة وتمكينها ودعمها من أجل إتاحة الفرصة لشبابها ونسائها والجهات الأخرى المنتمية إليها للحفاظ على ثقافاتها وتطويرها.

١٥ - ويدعو المنتدى الدائم مجلس المنطقة القطبية الشمالية إلى تزويد المشاركين الدائمين من الشعوب الأصلية في المجلس بما يكفي من الموارد المالية وتمكينهم من المشاركة الفعالة في جميع أنشطته ذات الصلة.

١٦ - ويهيب المنتدى بدول المنطقة القطبية الشمالية توفير موارد مالية للشعوب الأصلية في القطب الشمالي لإقامة شراكة تمكنها من التكيف مع تغير المناخ.

١٧ - ويوصي المنتدى بأن يشترك مجلس المنطقة القطبية الشمالية رسميا مع اليونسكو في متابعة اجتماع الخبراء الدوليين (المنعقد خلال الفترة من ٣ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ في موناكو) بشأن التحديات العلمية والاجتماعية والثقافية والتعليمية التي يطرحها تغير المناخ في القطب الشمالي.

١٨ - ويهيب المنتدى بالدول الأعضاء دراسة مدى توافق القوانين المحلية مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما بهدف مواءمة القوانين المعنية بالموارد المتجددة في المنطقة القطبية الشمالية التي تعتمد عليها الشعوب الأصلية، وإشراك الشعوب الأصلية بالمنطقة القطبية الشمالية في هذه الدراسة.

١٩ - ويسلم المنتدى بالضرر الذي قد يلحقه القرار المتخذ مؤخرا من جانب البرلمان الأوروبي بشأن حظر استيراد منتجات الفقمة بشعب الإنويت في المنطقة القطبية الشمالية، ويهيب بالاتحاد الأوروبي أن يلغي هذا الحظر على الاستيراد، أو يدخل، إذا تعذر ذلك، في حوار جاد ومباشر مع مجلس الإينويت القطبي لبحث سبل المضي قدما في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، يتعين على الاتحاد الأوروبي اتخاذ القرارات التي تؤثر في الشعوب الأصلية الأوروبية وغير الأوروبية بمراعاة حقها في الموافقة الحرة المسبقة عن علم.

٢٠ - ويرحب المنتدى بوثيقة لجنة الجماعات الأوروبية ((COM (2008) التي تتضمن رسالة من اللجنة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس تحمل عنوان ''الاتحاد الأوروبي والمنطقة القطبية الشمالية''، تم تسليمها في بروكسل يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ويحث الاتحاد الأوروبي على بدء تنفيذ التوصيات ذات الصلة بالشعوب الأصلية من هذه الوثيقة.

٢١ - ويقرر المنتدى الدائم تعيين السيد لارس أندرس - باير، وهو عضو فيه، مقررا خاصا لإجراء دراسة تحدد أثر تدابير التكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدته على رعي الرنة.

٢٢ - ويقرر المنتدى تعيين السيد كارستن سميث والسيد مايكل دودسون، وهما من أعضائه، مقررين خاصين لإجراء دراسة حول حقوق الشعوب الأصلية في صيد الأسماك في البحار.

٢٣ - ويرحب المنتدى الدائم بالرسالة التالية الواردة من مؤتمر القمة العالمي للشعوب الأصلية بشأن تغير المناخ، المعقود في أنكوريدج، ألاسكا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الواردة في إعلان أنكوريدج: ''نحن على استعداد لأن نتقاسم مع

الإنسانية معارفنا وابتكاراتنا وممارساتنا التقليدية ذات الصلة بتغير المناخ، شريطة الاعتراف الكامل بحقوقنا الأساسية كأوصياء على هذه المعارف على مر الأجيال والاحترام التام لها. ونؤكد من جديد الحاجة الملحة للعمل الجماعي".

٢٤ - ويدعو المنتدى الدائم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إجراء تقييم معجل لأسباب تغير المناخ في الأجل القصير، وعلى وجه التحديد الكربون الأسود، من أجل الشروع في التفاوض على اتفاق دولي لتخفيض انبعاثات هذا الغاز.

٢٥ - ويلاحظ المنتدى أن مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة قد دعت حكومتي فنلندا والسويد مرارا وتكرارا لتوضيح وإقرار حقوق شعب السامي المعترف بها في الحصول على أراض وصيد الأسماك والقنص ورعي الرنة. ويلاحظ المنتدى أيضا أن برلمان شعب السامي لم يعط موافقته الحرة المسبقة عن علم على مشروع قانون التعدين.

٢٦ - ويحث المنتدى حكومتي فنلندا والسويد على الاعتراف بحقوق شعب السامي في امتلاك الأرض وصيد الأسماك والقنص ورعي الرنة بالامتثال لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.